



الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تؤكد تصنيف بنك أم درمان الوطني

المنامة، 18 نوفمبر 2021 - قامت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) بتثبيت تصنيف بنك أم درمان الوطني على النطاق الوطني بدرجة 'AA-(sd)/A1 (sd)' مع نظرة مستقبلية للتصنيف الممنوح بدرجة "مستقر". يشير التصنيف الممنوح إلى قدرة البنك على السداد بالعملة المحلية فقط في السياق الوطني.

تستمر الأوضاع الاقتصادية في السودان في الضغط على القطاع المصرفي من خلال التضخم وانخفاض قيمة العملة، مما يؤثر بدوره على قدرة السداد لدى المقترضين. كما ساهمت الاضطرابات الاجتماعية والصحية في تعميق الركود المستمر خلال العامين الماضيين. ومع ذلك، مع التركيز على الإصلاحات الاقتصادية، تحسين معايير الحوكمة، إعادة الرسملة، واحتمالية عمليات الاندماج في القطاع المصرفي، من المرجح أن تتحسن آفاق القطاع المالي على المدى المتوسط. تم تخفيض متأخرات الدين الخارجي للبلاد بشكل كبير في يونيو 2021 في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي من المتوقع أن تمهد الطريق للاستثمار الأجنبي للمساعدة في النمو والحد من الفقر. وقد أدى هذا التطور أيضاً إلى استقرار سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني عند حوالي 450، مما من شأنه أن يساعد في استقرار التضخم في المستقبل. ومع ذلك، فإن التغييرات السياسية الأخيرة والاضطرابات الاجتماعية التي تلت ذلك ربما أدت إلى تأخير وتيرة التعافي، كما كان متوقفاً في الجزء الأخير من عام 2021 و عام 2022 بأكمله.

سجلت قاعدة ودائع البنك نمواً بنسبة 33٪ في عام 2020 يععزى ذلك إلى الودائع المقومة بالعملة المحلية. علاوة على زيادة الودائع قصيرة الأجل ومنخفضة التكلفة، وارتفاع الودائع المقومة بالعملة المحلية الذي بدوره أدى إلى تحسين ملف الودائع والاقتراضات. لا تزال مستويات السيولة الحالية مرتفعة على الرغم من الزيادة الأخيرة في وتيرة عمليات التمويل، مقارنة بنمو الودائع. أدى نمو محفظة التمويل إلى تحسين إمكانيات تحقيق الأرباح في الميزانية العمومية، وإن كان ذلك مع الضغط على كفاية رأس المال، التي انخفضت إلى 18.3٪ في عام 2020 من 21.2٪ في 2019 وتضاءلت إلى 13.3٪ اعتباراً من يونيو 2021، بعد انخفاض الجنيه السوداني. في حين أن نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد التنظيمي البالغ 12٪، من المحتمل أن تحتاج إلى تعزيز في المستقبل بطرق أخرى غير توليد رأس المال الداخلي بواسطة الاحتفاظ بالأرباح. اعتباراً من يونيو 2021، ظلت جودة الأصول في وضع جيد، حيث ظل إجمالي التعثر في القيمة تحت السيطرة عند 1.2٪ (2020: 1.0٪) على الرغم من الانخفاض في الجنيه السوداني خلال النصف الأول من عام 2021.

تمت الحفاظ على درجة المضارب للبنك لتكون ضمن النطاق "71-75" مما يعكس كفاية معايير المضارب. منذ المراجعة السابقة، هناك تغييرات في منصب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة. وقد لوحظ بشكل إيجابي زيادة عدد موظفي وظيفة الامتثال وكذلك التحسينات في إطار السياسة ذات الصلة. الوكالة ترى أن إعادة تنظيم وظيفة إدارة المخاطر لتتماشى بشكل أفضل مع أفضل الممارسات العالمية من شأنها تحسين إطار الرقابة العام داخل البنك. ولتحقيق هذه الغاية، يجب إطلاق إطار عمل إدارة المخاطر بما في ذلك سياسة المخاطر المقبولة بالإضافة إلى إدخال نظام تصنيف متطور للملاء سيشكل دعماً، نظراً لضرورة وجود نظام إدارة مخاطر متطور للكشف عن ضغوط جودة الأصول واحتوائها. وفي الوقت نفسه، على صعيد الحوكمة الشرعية، لاحظت الوكالة زيادة عدد الموظفين لوظيفة الشريعة وحصص أعلى من صيغ التمويل الإسلامية على جانب الأصول.

لمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف، يرجى الاتصال بنا على iira@iirating.com